

## تطور "دبلوماسية الأسلحة" الصينية في الشرق الأوسط في الفترة 1950-2009: دراسة مقارنة لمبيعات الصين العسكرية لكل من الدول العربية وإيران وإسرائيل

خير سالم ذيابات\*

### ملخص

استحوذ دور الصين المتصاعد في مجال تجارة الأسلحة منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي اهتماما عالميا متزايدا، وذلك عندما انضمت الصين إلى قائمة القوى الكبرى الفاعلة في تجارة السلاح العالمية، إلى جانب كل من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي (روسيا لاحقا) وبعض الدول الأوروبية، محاولة بذلك أن تصبح منافسا قويا لهذه القوى في أحد أسواق السلاح العالمية الهامة المتمثل بسوق الشرق الأوسط. ومن هنا، جاءت هذه الدراسة لتبحث في علاقات ومبيعات الصين العسكرية مع فواعل منطقة الشرق الأوسط -الدول العربية وإيران وإسرائيل- منذ عام 1950 وحتى عام 2009. ولتحلل دوافع كل من الصين وهذه الفواعل في المضي في مثل هذه العلاقات العسكرية، من خلال تقسيم فترة هذه الدراسة إلى أربع مراحل: الأولى من 1950 وحتى 1977، والثانية من 1978 وحتى 1990، والثالثة من 1991 وحتى 2001، والرابعة من 2002 وحتى 2009، ومن ثم مقارنة هذه المراحل؛ للتعرف على طبيعة التغير الذي أصاب هذه التبادلات العسكرية، ولكشف معيقاتها، وأخيرا، لتقدير درجة تهديد هذه التبادلات لأطراف دولية أخرى.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2013.

\* قسم قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

## مقدمة الدراسة

تولي الصين الشعبية -كغيرها من الدول المصدرة للسلاح- اهتماما خاصا بمنطقة الشرق الأوسط، باعتبارها أهم أسواق السلاح العالمية، التي ما زالت تحتفظ بهذه الأهمية منذ عقود ماضية: بدءا بمرحلة الصراع بين الشرق والغرب خلال فترة الحرب الباردة، ومرورا بمرحلة انهيار الاتحاد السوفياتي في بداية تسعينيات القرن الماضي، ووصولاً إلى مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001. على الجانب الآخر، وجدت بعض دول المنطقة في الصين مصدرا يمكن التعويل عليه لسد بعض احتياجاتها العسكرية جراء تغير بعض المعطيات الدولية؛ خاصة أن التعاطف الاقتصادي والسياسي للقارة الآسيوية في العقدين الماضيين بدوا واضحين للكثير من المراقبين والمهتمين، الذين يدركون تحولات القوة شرقا، انطلاقاً من أن الدول الآسيوية الصاعدة (الصين والهند) سيكون لها شأن واضح في تشكيل النظام الدولي في العقود المقبلة.

## مشكلة الدراسة وأهميتها

تتلخص مشكلة الدراسة في بحث العلاقة بين تطور سياسة الصين الخارجية عبر فترات محددة تمتد من عام 1950 إلى عام 2009 ومبيعات أسلحتها في الشرق الأوسط كإحدى أدوات السياسة الخارجية، خاصة وأن هذه العلاقة العسكرية تربط الصين بفواعل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، التي تشكل مثلثا استراتيجيا متناقضا، تقف على زواياها: الدول العربية وإيران وإسرائيل.

ومن هنا، تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

- أنها تتناول موضوعا مرتبطا بإحدى الدول الكبرى الصاعدة والدائمة العضوية في مجلس الأمن، من حيث توجهاتها ومواقفها فيما يتعلق بظاهرة مبيعاتها العسكرية في المنطقة، لما لها من تأثير في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وفي المنطقة العربية بشكل خاص.
- لم يحظ موضوع البعد العسكري في العلاقات الصينية-الشرق أوسطية بشكل عام، والصينية-العربية بشكل خاص، بأية دراسة تحليلية حديثة في الكتابات العربية (على حد علم الباحث). وبهذا تكون هذه الدراسة من أوائل الدراسات في هذا المجال، إن تبحت جانبا مهما في علاقات الصين مع أهم أقطاب الشرق الأوسط: الدول العربية، وإيران، وإسرائيل.

- أن هذه الدراسة ستعمل على تقديم بعض المعلومات المهمة والأساسية للعديد من المهتمين بالشؤون الصينية-الشرق أوسطية، سواء كانوا باحثين أو أكاديميين، أو قائمين على أجهزة صنع القرار.
- أن الدراسة ستحاول تحليل طبيعة التبادلات العسكرية بين الصين ودول الشرق الأوسط، خاصة الدول العربية، الأمر الذي قد يسهم في تخفيف حدة خشية بعض الأطراف الأخرى (الدول الغربية)، التي تنظر لهذه التبادلات بنوع من الشك والريبة، في ظل حديث بعض الكتابات الغربية -كدراسة صدام الحضارات للأمريكي صامويل هنتنغتون 1993- عن تحالف صيني-إسلامي محتمل جراء هذه التبادلات.
- أن الدراسة ستبحث مدى التعاون العسكري بين الصين وإيران من جانب، وبين الصين وإسرائيل من جانب آخر، لما له من أهمية كبيرة في فهم السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط، وفي الإسهام في توجيه بوصلة التحالفات العربية المستقبلية مع الدول الكبرى.

#### أهداف الدراسة وأسئلتها

تبحث هذه الدراسة طبيعة البعد العسكري للعلاقات الصينية بدول الشرق الأوسط منذ قيام هذه العلاقات في خمسينيات القرن الماضي وحتى ما بعد مرحلة الحادي عشر من سبتمبر 2001، بهدف الوقوف على أهم المراحل التي مر بها هذا البعد، وقياس أهمية هذا البعد في العلاقة بين الطرفين. كذلك تحاول هذه الدراسة إبراز طبيعة التغير الذي أصاب التبادلات العسكرية بين بكين وفواعل الشرق الأوسط. هذا إلى جانب محاولة بحث فرص تطوير هذه التبادلات وعوائقها وبحث رؤية أثرها على الدول الغربية. وللوصول إلى هذا الهدف، ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي دوافع الصين وفواعل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط للدخول في علاقات تعاون عسكرية؟
- ما هي أهم المحطات التي شهدتها العلاقات العسكرية بين الطرفين؟
- ما طبيعة التغير الذي طرأ على العلاقات الصينية-الشرق أوسطية في بعدها العسكري؟
- هل يمكن الحديث عن تعاون استراتيجي عسكري بين بكين والدول الإسلامية (الدول العربية وإيران) موجه ضد الغرب، كما تدعي بعض الكتابات الغربية؟

- أين تقف فرص تعزيز هذا التعاون العسكري عوائقها؟

### فرضيات الدراسة

للإجابة عن التساؤلات السابقة، ولتحقيق أهداف الدراسة، تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن طبيعة التغيرات الدولية لها أثر واضح في استجابة طرفي العلاقة -الصين ودول الشرق الأوسط- تجاه تعزيز التبادلات العسكرية أو تخفيضها. وقد قام الباحث أيضا بصياغة فرضيات فرعية أخرى مفادها:

- أن هناك علاقة طردية بين انفتاح سياسة الصين الخارجية على العالم الخارجي وزيادة مبيعاتها العسكرية لدول الشرق الأوسط.
- أن ثمة علاقة عكسية بين تحالفات دول الشرق الأوسط الدولية (مع الدول الكبرى الأخرى) ومبيعات الصينية العسكرية في المنطقة.

### محددات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على تتبع حركة مبيعات الأسلحة الصينية إلى كل من الدول العربية وإيران وإسرائيل منذ عام 1950 وحتى عام 2009. وقد وقع اختيار الباحث على هذه الدول لعدة اعتبارات:

- مكانة الصين على سلم القوى الدولية كإحدى الدول الكبرى الصاعدة في النظام الدولي، والتي تمتلك نفوذا سياسيا واقتصاديا وعسكريا، والتي يتوقع أن يكون لها شأن في تفاعلات النظام الدولية والإقليمية في المستقبل.
- طبيعة العلاقة التي تربط الصين بهذه الدول؛ فعلى الرغم من أن هذه الدول تشكل مثلثا استراتيجيا متناقضا في الشرق الأوسط، إلا أن الصين استطاعت أن تبلور علاقات متناغمة إلى حد ما مع جميع هذه الأطراف.

وبما أن السياسة الخارجية الصينية قد مرت بمحطات مهمة خلال هذه الفترة (1950-2009)، فقد إرتأى الباحث أن يقسم الدراسة إلى مراحل أربع: المرحلة الأولى (1950-1977) وتبدأ بعبء قيام جمهورية الصين الشيوعية في تشرين الأول، 1949 وتنتهي في عام 1976 بانتهاء فترة حكم الزعيم الصيني ماوتسي تونغ؛ المرحلة الثانية (1978-1990) وتبدأ مع بداية

تطبيق سياسة التحديث والانفتاح الصيني على الخارج، وتنتهي بنهاية الحرب الباردة 1990؛ المرحلة الثالثة (1991-2001) وتمتد من انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وصولاً إلى الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ وأخيراً فإن المرحلة الأخيرة (2002-2009) عالجت فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر إلى نهاية عام 2009.

وهنا لا بد من الإشارة إلى اعتماد الدراسة على التقارير السنوية الخاصة بمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (Stockholm International Peace Research Institute: SIPRI) دون غيرها، وذلك لما يتمتع به هذا العهد من حيادية مقبولة في التعاطي مع المعلومات لدى الكثير من الدول، على عكس بعض المعاهد الغربية الأخرى، مثل معهد (Center for Strategic Studies: CSIS) التي لا يمكن استبعاد مبالغتها في الأرقام المعطاة، على اعتبار أنها تخص دولا، تعد من خصومها. علاوة على ذلك، كان لغياب المعلومات الواضح حول هذا الموضوع في مراكز الدراسات الدولية العربية دوراً مهماً في اعتماد الدراسة على هذا المصدر كمصدر أصيل. علاوة على ذلك، فقد استبعدت الدراسة أية معلومات حول حركة الأسلحة الصينية لبعض الحركات التحررية في الشرق الأوسط، على اعتبار أنها مساعدات لا تندرج ضمن مبيعات الأسلحة ولا تخص دولا أو حكومات. وأخيراً، لم تبحث الدراسة في بعض الصفقات العسكرية التي يمكن لبكين أن تكون قد عقدتها مع بعض دول الشرق الأوسط في سوق السلاح السوداء، نظرياً لطبيعتها السرية، أو للشكوك التي تدور حولها.

## الدراسات السابقة

قام الباحث بمراجعة العديد من الأدبيات المتعلقة بموضوع علاقات الصين مع دول الشرق الأوسط. وقد تبين للباحث الشح الذي تعانیه المكتبة العربية في البحث في هذا الموضوع بشكل عام، والبحث في موضوع علاقات بكين العسكرية مع دول المنطقة بشكل خاص. ومع ذلك وجد الباحث عدداً من الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع بشكل عام. ومن أهم هذه الدراسات:

1. دراسة "العلاقة بين الصين الشعبية وإسرائيل"، لأسامة مخيمر، 1992 وقد بينت أهمية إسرائيل العسكرية للصين، وكيف عملت الاتصالات العسكرية بين الطرفين الصيني والإسرائيلي على تنامي علاقاتهما، وصولاً إلى مرحلة تبادل الاعتراف السياسي بينهما. وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيرات الدولية قد قادت إلى تنامي هذه العلاقات والتي يمكن لها أن تنامي بشكل مطرد، نظراً للمكاسب السياسية والاقتصادية التي تعود على طرفي العلاقة.

2. دراسة "China's Relations with Arabia and the Gulf 1949 1999" لـ Bin Huwaidin، في عام 2002 وتناولت علاقات الصين مع الدول العربية الخليجية في الفترة الواقعة بين عام 1949 و1999 في عدة مجالات، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك نموا مطردا للعلاقات بين الطرفين، خاصة في العلاقات الاقتصادية، التي تطورت بشكل لافت للنظر بسبب اعتماد الصين المتنامي على بترول الشرق الأوسط.
  3. دراسة "China's Arms Sales: Motivations and implications" لـ Bayman Daniel في عام 1999، وقد تطرقت إلى دوافع بكين نحو التعاون العسكري مع بعض الدول ومنها دول في الشرق الأوسط. وقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من العوامل السياسية والاقتصادية، التي تدفع بالصين إلى بناء علاقات استراتيجية مع بعض دول الشرق الأوسط، وذلك لزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة.
  4. دراسة "Providing Arms: China and the Middle East" لـ Dan Blumenthal في عام 2005، وقد حثت العلاقات العسكرية للصين مع دول منتقاة في الشرق الأوسط، خاصة مع إيران. وقد توصلت الدراسة إلى أن مثل هذه المبيعات، قد تعمل على تقوية خصوم الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، ويعمل على زيادة الحضور الصيني في المنطقة.
  5. دراسة "Die Waffengeschäfte Chinas" لـ Weggel Oskar في عام 1993، وقد بينت الدراسة دور الصين العسكري المتنامي في منطقة الشرق الأوسط، من خلال استغلال الظروف الدولية والإقليمية في منطقة الخليج خلال الحرب الإيرانية-العراقية، مما جعلها من أهم المزويدين لصفقات الأسلحة لكل من إيران والعراق خلال ثمانينيات القرن الماضي.
- وبعد مراجعة الباحث للدراسات السابقة، تبين له ضرورة وجود دراسة حديثة حول مبيعات الصين العسكرية بالشرق الأوسط. وتختلف الدراسة الحالية عن سابقتها في تناولها لعلاقات الصين العسكرية مع أطراف متناقضة في الشرق الأوسط، حتى فترة زمنية حديثة (من عام 1950 وحتى عام 2009) بشكل تحليلي مقارن، قائم على تبويب معطيات إحصائية لكل سنوات الدراسة ودون انقطاع.

### منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي، وتأخذ كذلك بالأسلوب التحليلي-الإحصائي المقارن في دراسة البيانات الخاصة بفترات موضوع الدراسة، وذلك عن طريق جمع هذه البيانات

من التقارير السنوية الخاصة بمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (Stockholm) (International Peace Research Institute: SIPRI)، وترجمتها إلى جداول إحصائية، قام الباحث بنفسه بتبويبها وتحليل مضمونها. إلى جانب ذلك اعتمد الباحث على بعض الكتب والمقالات العلمية التي ساعدت في إنجاز هذه الدراسة.

## 1- دوافع التبادل العسكري بين الصين وفواعل النظام في الشرق اوسط

نظرا لوجود اختلافات طبيعية في صياغة وتنفيذ وتقييم بدائل أية دولة على الصعيد الخارجي، فقد اختلفت دوافع كل من الصين والدول العربية وإيران وإسرائيل تجاه مسألة الدخول بهذه العلاقة العسكرية.

### 1-1 الدوافع الصينية

بحكم شبكة العلاقات التي نسجتها بكين في الشرق الأوسط منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي، فقد أصبحت على مقربة من التفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، مما جعلها تدرك تماما أهمية المنطقة كإحدى أهم أسواق السلاح العالمية، خاصة أنها تشكل إحدى البؤر المشتعلة بشكل دائم، جراء وجود العديد من التناقضات السياسية والعسكرية بين دول المنطقة، التي قد تتفاقم فيها الأزمات إلى صدام مسلح في أية لحظة (13: 1993: Yia).

وبغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية البحتة المتمثلة بتحقيق مكاسب اقتصادية، تحاول الصين من خلال مبيعاتها العسكرية في المنطقة متابعة أهداف استراتيجية وسياسية، يمكن تحديدها بهدفين رئيسيين: الأول يتمثل بمحاولة تحسين مكانتها الدولية في الشرق الأوسط حالها حال الدول الكبرى الأخرى، من خلال الظهور كفاعل سياسي مؤثر في المنطقة؛ والثاني يتمثل بمحاولة تعزيز علاقاتها بدول المنطقة بشكل عام، وبالذات التي لا تتناغم سياساتها مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة بشكل خاص (125: 2002: Bin Huwaidin)، مما يتيح للصين فرصة تحقيق أهداف أخرى، يمكن إيجاز أهمها بما يلي:

1. تسعى الصين من خلال علاقاتها العسكرية إلى تعزيز علاقاتها، بشكل متوازن، مع دول المنطقة كافة على اختلاف توجهاتها الإقليمية، وبهدف تكثيف عزل تايوان عن منطقة الشرق الأوسط. فوجود علاقات متوازنة مع كافة أطراف المثلث الاستراتيجي في الشرق الأوسط - الدول العربية وإيران وإسرائيل- سوف يعيق أية محاولات تايوانية لبناء علاقات استراتيجية مع دول الشرق الأوسط، ومن ثم يبقي نظام "تايبيه" في دائرة العزل الدولي، الذي تسعى بكين إلى تشديده وتكثيفه في شتى الأنظمة الإقليمية (11-19: 2005: Blumenthal).

2. تستطيع الصين، من خلال تصدير الأسلحة كسلعة استراتيجية للمنطقة خلق علاقات ردع اقتصادية مع دول الشرق الأوسط، وذلك لتأمين وارداتها النفطية اللازمة لتغطية حاجاتها المتزايدة من البترول منذ عام 1993. وكذلك للحيلولة دون أي ابتزاز سياسي محتمل قد يمارس ضد بكين في المنطقة، سواء كان ذلك من خلال طرف دولي كالولايات المتحدة، التي يمكن أن تستغل نفوذها في المنطقة باتجاه الضغط على إحدى الدول المصدرة للبترول في هذا المجال، أو من خلال طرف إقليمي كإحدى دول المنطقة، في حال تضارب مصالحه مع الصين. فالصين هنا تحاول بناء علاقات استراتيجية مع العديد من دول المنطقة، بهدف الوصول إلى موقع يؤهلها إلى تفادي أي ضغط محتمل في قطاع الطاقة، ويوفر لها موقعا أفضل في أي مساومة سياسية محتملة الحدوث في المستقبل (Pan, 1997: 35-40).
3. وجود علاقات عسكرية للصين يعمل على تقوية خصوم الولايات المتحدة في المنطقة، ويوفر للصين فرصة كسب المزيد من الحلفاء، واستغلال علاقات التحالف هذه للحد من نفوذ الولايات المتحدة عالميا وإقليميا، خاصة من خلال التنسيق مع هذه الدول في المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة (Frank and Gaffeny, 1997: 33-39).
4. هذه الروابط العسكرية قد توسع هامش المناورة الصينية تجاه الولايات المتحدة، بهدف تحسين المركز التفاوضي في بعض المسائل الحيوية العالقة بين بكين وواشنطن، كالمسألة التايوانية وقضايا حقوق الإنسان.
5. بكين تحاول استغلال العزل الغربي لبعض أسواق الأسلحة المهمة في الشرق الأوسط (السوق الإيرانية والسوق السورية مثلا)، وكذلك ملء الفراغ في مجال التسلح الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي، من خلال تقديم أسلحتها كبديل متاح لهذه الدول. فمثل إيران وسوريا والسودان، وبسبب السياسات الغربية التي قادت إلى عزلها دوليا، لن تتوانى عن اللجوء إلى سوق السلاح الصيني لسد احتياجاتها الدفاعية والعسكرية، خاصة أن سياسة الصين التصديرية تتلخص في بيع الأسلحة لأي بلد أو حكومة ذات سيادة دون قيود مسبقة (Kumaraswamy, 1999: 20).
6. ارتباط الصين مع دول الشرق الأوسط الإسلامية -الدول العربية أو إيران- بعلاقات استراتيجية وتبادلات عسكرية سوف يعمل على عرقلة أي دعم سياسي أو عسكري محتمل من هذه الدول للحركات الانفصالية في إقليم كسنغيانغ (Rubin, 1999: 111). وبهذا فإن القيادة الصينية تحاول هنا تحقيق هدف داخلي يتمثل في مواجهة التيارات الإسلامية الراديكالية التي تهدد نظام ووحدة الصين، وذلك من خلال ممارسة الضغوط على النشاطات الإسلامية المختلفة في الصين، والاستفادة من تقييد الدول العربية والإسلامية في هذا



المجال، مما يحد من خيارات هذا الجماعات، ويعمل على تضيق دائرة توجهها للدول العربية أو إيران طلبا للمساعدة.

7. وجود علاقات عسكرية صينية مع إسرائيل يوفر للصين فرصة الوصول للتكنولوجيا العسكرية الغربية في حال تعذر الوصول إليها من مصادرها، ويسهم في تطوير القطاع العسكري الصيني من خلال استيراد التكنولوجيا الإسرائيلية المتقدمة (high-technology weapons) وخاصة في مجال أنظمة الرادار، وأنظمة الإستشعار المبكر، إضافة إلى أنظمة البرمجة الخاصة بالصواريخ والطائرات المقاتلة. فضلا عن ذلك، قد تعمل الروابط العسكرية بين الصين وإسرائيل على تمكين بكين من الوصول إلى اللوبي اليهودي في مراكز صنع القرار الغربية، خاصة في الولايات المتحدة، وذلك للاستفادة من تأثيره في قرارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا المتعلقة بالصين. وأخيرا، لا يمكن استبعاد أن الصين سوف تتعاون مع إسرائيل في المجال الأمني والعسكري، على اعتبار أن إسرائيل تمتلك خبرة في مواجهة التيارات الإسلامية الراديكالية التي تهدد استقرار النظام السياسي، خاصة أن إسرائيل تعمل على إنهاء نشاطات حركات المقاومة الفلسطينية، وتروج أن هذه النشاطات إرهابية، يجب مكافحتها، وهذا يتناغم مع السياسة الصينية في إقليم كسغيانغ (Blumenthal, 2005: 11-19)

## 2-1 دوافع دول الشرق الأوسط

لقد كانت دوافع دول الشرق الأوسط للتعاون مع بكين في القطاع العسكري مختلفة؛ نظرا للتوجه العام لسياسة الدولة الخارجية في محيطها الإقليمي والدولي. فالدول العربية لها دوافع مختلفة عن دوافع إيران وإسرائيل في هذا المجال.

### 1-2-1 الدوافع العربية

فرضت المتغيرات الدولية والإقليمية على بعض الدول العربية، على مر عقود، بأن تتجه شرقا نحو الصين بحثا عن تعاون عسكري يلبي بعض احتياجاتها العسكرية، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا يمكن إيجاز الرؤية العربية لمسألة التعاون العسكري مع الصين بالنقاط التالية:

1. وجود إسرائيل كقوة إقليمية محتلة للأراضي العربية له أثر مهم في زيادة نزعة التسلح في المنطقة بشكل عام، وفي الدول العربية بشكل خاص (Rubin, 1999: 111). فالتفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، وحياسة إسرائيل للقدرات النووية، والذاكرة السلبية لسلسلة من الحروب التي خسرتها الدول العربية ضد إسرائيل في ظل الدعم الغربي المتواصل، وكذلك حالة عدم التوصل لسلام دائم وشامل بين الطرف العربي والإسرائيلي، كلها عوامل تجعل الحصول على الأسلحة الصينية سواء كانت تقليدية أو نووية حقا مشروعا -حسب الرؤية العربية- لتعديل الميزان الاستراتيجي العسكري مع إسرائيل، على اعتبار أن السعي لتعزيز القدرات العسكرية هو الضامن الوحيد للحفاظ على الأمن العربي، في حال احتمال قيام صدام مسلح بين الدول العربية وإسرائيل في المستقبل.
2. توازن القوى والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كانا زالا مرتبطين بتطلعات قوى إقليمية أخرى- غير إسرائيل- كالعراق وإيران (Faath, 2002: 4). فعلى الرغم من تلاشي التهديد العراقي لدول الخليج ابتداء من تسعينيات القرن الماضي ووصولاً إلى عام 2003، ما زالت الطموحات الإيرانية المتنامية في المنطقة تدعو للقلق في ظل الخلافات العربية-الإيرانية حول العديد من القضايا (الجزر الثلاث والمسألة النووية والنفوذ الإيراني في العراق ولبنان). في ظل هذه الظروف فإن تعاوناً عربياً صينياً في المجال العسكري قد يساعد الدول العربية على تعزيز قدراتها الدفاعية، وفي المقابل قد يعمل على تقييد حركة تدفق الأسلحة الصينية باتجاه هذه الدول الطامحة.
3. غياب التراث الاستعماري للصين في المنطقة، ورخص أسعار الأسلحة الصينية مقارنة مع الأسلحة الغربية قد يغري بعض الدول العربية، خاصة الفقيرة منها، إلى الإتيان إلى الأسلحة الصينية لإشباع حاجاتها العسكرية. فضلا عن ذلك، قد تتجه بعض الدول العربية كسوريا والعراق إلى سوق السلاح الصيني، نظرا لتقارب الأسلحة الصينية مع الأسلحة السوفيتية، التي كانت -لفتترات طويلة- أهم مصادر الأسلحة لهذه الدول.
4. وأخيرا، فإن بروز الولايات المتحدة كلاعب إقليمي في المنطقة منذ انتهاء الحرب الباردة من خلال تواجدها العسكري في المنطقة، وفي العراق خصوصا منذ عام 2003، قد يدفع بعض الدول العربية (سوريا والسودان وليبيا مثلا) والإقليمية كذلك (إيران) نحو تعاون أقوى مع الصين- الخصم التقليدي للولايات المتحدة- التي تعمل على تعزيز تواجدها في المنطقة. من ناحية أخرى، فإن قوى إقليمية أخرى كالسعودية ومصر لن تتردد في الاتجاه شرقا نحو الصين بحثا عن السلاح في حال تعذر الحصول عليه من الغرب، أو إذا ما زادت الدول الغربية من ضغوطاتها السياسية على هذه الدول لسبب أو لآخر، كما فعلت الرياض في الثمانينيات.

## 1-2-2 الدوافع الإيرانية

يمكن القول بأن العلاقات الصينية الإيرانية في بعدها العسكري لم يكن لها أي اعتبار في ظل التوجه الغربي لشاه إيران، وارتباطه بمعسكر الدول الغربية. لكن هذا الأمر تبدل جذريا مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، والتي قادت إلى تدهور العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة والعديد من دول الشرق الأوسط. فمُنذ قيام الحرب الإيرانية-العراقية في عام 1980 وحتى انتهائها في عام 1988، وجدت طهران في بكين مصدرا جذابا استطاعت من خلاله تغطية احتياجاتها العسكرية، خاصة في ظل حالة العزل الدولي التي بدأت تعيشه منذ عقود والذي قيد حركتها على الصعيد الخارجي بشكل عام، وحدد بدائلها في التزود بالأسلحة بشكل خاص. إضافة إلى ذلك، فإن تزايد حالة العزل الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد إيران منذ عقود، أخذ بالتحول إلى تطويق فعلي بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 من خلال نشر قواتها في وسط آسيا ومنطقة الخليج بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان عام 2002، والنظام العراقي في عام 2003. لذلك فإن الهواجس الإيرانية تجاه المتغيرات الدولية أصبحت فعلية، بعد أن أصبحت هدفا محتملا لسياسة الولايات المتحدة الهجومية (98: 2004: Tarzi). لهذا السبب، تنظر طهران لبكين كحليف محتمل، تستطيع من خلال التعاون العسكري معه الاستفادة من ثقله السياسي في مجلس الأمن، بهدف كسر حالة العزل الدولي المفروضة عليها منذ عقود، خاصة أن طهران تشارك بكين هدف عرقله وجود نظام دولي وحيد القطب، تهيمن عليه الولايات المتحدة (Lin, 2010: 51). إلى جانب ذلك، تمتلك إيران طموحا إقليميا متجددا، كانت قد فقدته منذ سقوط الشاه في إيران عام 1978. هذا الطموح الإقليمي تزايد في ظل التنافس مع الفواعل الإقليمية الأخرى (إسرائيل وتركيا وبعض الدول العربية الأخرى). ومن هنا فإن التعاون العسكري بين طهران وبكين خاصة في مجال التكنولوجيا النووية سوف يعزز الفرص الإيرانية في المنافسة وبقوة على التربع على قمة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط (Cordesman, 2003: 38-44).

## 1-2-3 الدوافع الإسرائيلية

تحاول إسرائيل كذلك الاستفادة من علاقاتها مع بكين؛ فقيام علاقات بين الطرفين في مجال حيوي ومهم يقدم لإسرائيل المزايا التالية:

1. استطاعت إسرائيل عن طريق تبادل علاقاتها الدبلوماسية مع الصين عام 1992 إكمال شبكة علاقاتها السياسية مع كافة الدول الكبرى الفاعلة في النظام الدولي وفي النظام الإقليمي

- الآسيوي، خاصة أن الصين هي العضو الوحيد من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي الذي تأخر اعترافه بإسرائيل لعقود (Blumenthal: 2005: 11-19).
2. الاستفادة من السوق الصيني الضخم المعزول من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية بعد أحداث الطلاب عام 1989 (Blumenthal: 2005: 11-19).
3. من خلال التعاون العسكري مع الصين قد تحاول إسرائيل تقييد حركة السلاح الصيني باتجاه الدول العربية وإيران (Shai, 2009: 26). ومن ثم فإن تنامي العلاقات العسكرية بين الصين وإسرائيل قد يؤثر سلبا على العلاقات التقليدية الإيجابية بين الجانبين الصيني والعربي. لذلك وفي ظل التنامي المتزايد للعلاقات بين الطرفين الإسرائيلي والصيني، يجب عدم استبعاد احتمال قيام إسرائيل بمساومة الصين للحصول على معلومات سرية بشأن صفقات الأسلحة المتبادلة بين بكين من جهة، والدول العربية وإيران من جهة أخرى.

## 2- مراحل تطور العلاقات العسكرية بين الصين ودول الشرق الأوسط

لقد مرت مبيعات الأسلحة الصينية لدول الشرق الأوسط بعدة مراحل، كانت مرتبطة بتطور سياسة بكين الخارجية بشكل عام.

### 1-2 مرحلة الانفتاح السياسي والعسكري المحدود (1950-1977)

لم تخرج سياسة الصين الخارجية تجاه الشرق الأوسط في هذه المرحلة عن الإطار العام الذي اختطه ماوتسي تونغ تجاه العالم الثالث، فقد كان يرى في الدول الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية إحدى ركائز "الثورة العالمية" وقوة مهمة يمكن التعويل عليها في صراع الصين ضد "الاستعمار والإمبريالية" العالميين (Opitz, 1977: 49). ومن هنا وكإحدى قيادات العالم الثالث المنبثقة عن مؤتمر باندونغ 1955، شرعت الصين- رغم حالة العزل الدولي المفروض عليها آنذاك ورغم تواضع إمكاناتها المادية- بتقديم دعم سياسي واقتصادي. أمله أن يوفر لها ذلك موطن قدم، تستطيع من خلاله منافسة نفوذ القوى الكبرى في المنطقة. إلا أن الحضور القوي للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد عمل على الحد من هذا الطموح الصيني (Jakobson, 2009: 408). لهذا، لم تشهد هذه الفترة أية تبادلات عسكرية مهمة يمكن رصدها في هذا المجال بين الطرفين. لذلك، ارتبط النشاط العسكري للصين في منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير بتوجهات بكين الثورية، خاصة في أواسط الستينيات، وقد اقتصر على تقديم الدعم العسكري

للحركات الثورية في الدول العربية، كإحدى ركائز السياسة الخارجية الصينية في حقبة الثورة الثقافية. وتمثل في تقديم دعم لمنظمة التحرير الفلسطينية، وللجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، وكذلك قامت الصين بإنشاء قاعدة عسكرية لتدريب مقاتلي جبهة التحرير الجزائرية على الحدود بين الجزائر والمغرب. وقد حاولت الصين تقديم العرض نفسه لتونس، إلا أن الأخيرة كانت قد رفضت العرض الصيني على اعتبار أنه لا يوجد علاقات دبلوماسية بين الطرفين. إضافة إلى ذلك، أشار الدكتور محمد فضة في كتابه "السياسة الخارجية الصينية في العالم الثالث" إلى أن الصين كانت قد قاومت الشاي الصيني بالكوبالت المغربي الذي استخدمته في صناعاتها الذرية (فضة، 1980: 118). ولعل الأسباب الأيدولوجية والتوجهات الثورية لسياسة بكين الخارجية آنذاك، إضافة إلى النفوذ السياسي للقوتين العظميين في منطقة الشرق الأوسط كان لها شأن في إحتكارهما لتجارة السلاح في المنطقة والعمل على الحد من وجود صيني فاعل في هذا المجال. فالتبادلات التجارية بين بكين والدول الشرق أوسطية اقتصرت على تصدير المعدات الزراعية للدول العربية بالمقام الأول، باستثناء الفترة الواقعة ما بين عام 1968 وعام 1973، حيث بدأت الصين بتوجيه بعض من صادراتها العسكرية إلى أسواق الشرق الأوسط، وبالذات إلى السودان، ولكن قيمة هذه الصادرات لم تتجاوز 235 مليون دولار من مجموع مبيعات الصين العسكرية الكلية آنذاك، والتي وصلت إلى 9658 مليون دولار، أي بنسبة لا تتجاوز 2.43% من تلك الصادرات.

بنفس الوقت، وبالرغم من حماسها لتشكيل كتلة ثالثة خارج إطار المعسكر الغربي والشرقي، لم تكن الصين مستعدة لنقل أسرار قنبلتها النووية أو بيعها لدولة أخرى، ويتضح هذا من من خلال رفض الصين نقل هذه التكنولوجيا المتقدمة إلى مصر في أواسط الستينيات، عندما أوفد الرئيس المصري عبد الناصر وفدا عسكريا مصرية إلى بكين لهذا الشأن، أملا الحصول على أسرار تلك الأسلحة (Haikal, 1972:266).

**جدول (1): مبيعات الصين العسكرية لكل من الدول العربية وإيران إسرائيل بالمليون دولار في الفترة 1977.1950**

الدولة	1950	68	69	70	71	72	73	74	75	1977	المجموع
مجموع مبيعات الصين الكلية في هذه الفترة											9658
السودان		6	6	107	21	74	21				235
دول عربية أخرى											0
مجموع مبيعات الصين للدول العربية في هذه الفترة											235
نسبة الدول العربية للمجموع العام											2,43%
إيران											0
إسرائيل											0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على SIPRI Yearbook

على الجانب الآخر، نلاحظ أن الصين، في هذه الفترة، لم يكن لها أي علاقات عسكرية مع إيران أو مع إسرائيل، ومرد ذلك أن كلا الدولتين كانتا مرتبطتين بالولايات المتحدة، مما حال دون تطور أية علاقات دبلوماسية مع بكين. فضلا عن ذلك، فإن الصين كانت تدرك الطبيعة الصفرية لعلاقتها مع طرفي الصراع العربي الإسرائيلي، والذي كان يعني آنذاك انتهاء علاقتها مع الدول العربية أو توترها، في حال وجود تقارب سياسي صيني مع إسرائيل. إلا أن بعض المصادر قد نوهت إلى أن بداية عقد سبعينيات القرن الماضي قد شهدت بعض محاولات التقارب بين الصين وإسرائيل، من خلال بعض اللقاءات غير الرسمية التي قامت بها وفود البلدين، كتلك التي حدثت في بكين عام 1973، وفي باريس عام 1975، والتي قد تكون لعبت دورا مهما في تطور علاقات البلدين فيما بعد، الأمر الذي قاد إلى تبادلتهما للاعتراف الدبلوماسي في عام (Memam and Sinai, 1987: 4031992).

## 2-2 مرحلة الانفتاح الاقتصادي والعسكري النشط (1978-1990)

مع بداية تطبيق الإصلاحات الصينية وانتهاج سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) بدءا من عام 1978، تلك السياسة التي تزامنت مع تطبيق استراتيجية السلم المستقلة، كان واضحا أن السياسة الخارجية الصينية بدأت تميل إلى الأخذ بالأهداف الاقتصادية، وتحاول الاندماج بالنظام الاقتصادي الدولي (عبد الحي، 2000: 77). هذا التغير في النهج الصيني انعكس على علاقات بكين مع دول الشرق الأوسط بشكل واضح، بحيث سطر معه بداية مرحلة

جديدة للعلاقات الصينية الشرق أوسطية. فعلى عكس المرحلة الماوية (1949-1977) التي طبعت السياسة الخارجية الصينية بسمات سياسية أيديولوجية، بدأت المرحلة الإصلاحية الجديدة، بقيادة دنغ كسياو بنغ منذ عام 1978، بإعطاء البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية أهمية على الأهداف السياسية والاستراتيجية. وبذلك سعت بكين من خلال استراتيجيتها الجديدة إلى تحقيق هدفين مهمين في الوقت ذاته، تمثل الهدف الأول بالتركيز الصيني على العلاقات الاقتصادية في هذه المرحلة، وقد وفر لها مجالاً لتعاون اقتصادي مكثف مع دول المنطقة، مما انعكس على عائدات الصين التجارية جراء هذا التعاون. وتجسد الهدف الثاني بقدرة الصين على توظيف تبادلاتها الاقتصادية في متابعة بعض الأهداف السياسية والاستراتيجية في المنطقة، دون أن تكون ملزمة بدفع ثمن-مساعدات مجانية- مقابل ذلك (Shichor, 2006: 668).

وفي إطار المبادلات التجارية بين الطرفين، احتلت مبيعات الأسلحة الصينية في الشرق الأوسط أهمية كبرى، خاصة أن دول المنطقة بدأت تميل إلى زيادة نفقاتها العسكرية وصادراتها من الأسلحة جراء العديد من المتغيرات الدولية الإقليمية، التي ألفت بظلالها على المنطقة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، والتي كان من أهمها:

1. تكثيف التعاون العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة بعد حرب الأيام الستة 1967.
2. الصدام العربي الإسرائيلي المسلح خلال حرب أكتوبر 1973.
3. الغزو السوفيتي لأفغانستان في عام 1979.
4. اشتعال الحرب الإيرانية العراقية 1980 - 1988.
5. الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982.

هذه العوامل أتاحت للصين فرصة مواتية لاستغلال الحاجة العسكرية لبعض الدول الطامحة في الشرق الأوسط، كما وفرت لها أيضاً الفرصة لاقتحام سوق السلاح في المنطقة إلى جانب موردي السلاح التقليديين آنذاك: الإتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، خاصة في حال توتر العلاقة بين هذه الدول الطامحة والدول الموردة للسلاح (Shichor, 2006: 671). فمصر، مثلاً، وجدت في الصين ما يملأ الفراغ الذي خلفه الخبراء العسكريون السوفييت جراء تدهور العلاقات المصرية-السوفيتية منذ إبعاد الخبراء السوفييت عن مصر عام 1972 (Calabrese, 1999: 53). السعودية أيضاً، ورغم اعتدالها وعدم اعترافها بالصين آنذاك، ورغم توجهاتها الغربية، لم تتوانى عن التوجه شرقاً للصين عندما رفضت الولايات المتحدة عام 1985 تزويدها بصواريخ بعيدة المدى، مما قاد إلى محادثات بين الطرفين، توجت في آذار 1988، بصفقة صواريخ متوسطة المدى من نوع (CSS-2)، قدر مداها بـ 2400 إلى 3100 كم تقريباً.

كذلك كشفت بعض التقارير في حزيران 1988 وجود مفاوضات صينية-سورية حول صفقة صواريخ (M-9) التي يصل مداها إلى 600 كم تقريبا (Byman, 1999: 213).

وبحسب تقديرات الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، فإن مبيعات الصين العسكرية في المنطقة خلال هذه الفترة قفزت من 235 مليون دولار في الفترة (1976.1950)، لتصل إلى 11750 مليون دولار، أي من 2,43% إلى 59,3% من إجمالي مبيعاتها الكلية. وحسب ما تشير إليه الأرقام، فإن الدول العربية كان لها حصة الأسد من مبيعات الصين العسكرية في هذه الفترة، حيث استوردت ما قيمته 9435 مليون دولار من إجمالي مبيعات الصين العسكرية، التي بلغت 19785 مليون دولار، أي ما نسبته 47,6% منها، لتسجل قفزة نوعية مقارنة بالفترة السابقة، إذ أن نسبة التغير في هذه الزيادة بلغت +1858%، مما يعني تضاعف حجم التصدير إلى ما يقارب 19 ضعفاً. ومن خلال الجدول التالي، يمكن لنا ملاحظة أن مركز استقطاب الأسلحة الصينية في الدول العربية قد تركز في عدد قليل من الدول العربية ألا وهي العراق (4929 مليون دولار) ومصر (2299 مليون دولار) والسعودية (1714 مليون دولار).

أما بالنسبة لإيران، فبعد أن كانت تمتلك جيشاً قوياً وحديثاً قبل عام 1979 في عهد الشاه بفضل الأنظمة والأسلحة الأمريكية، وجدت نفسها مضطرة للجوء لسوق الأسلحة الصينية بعد دخولها في حرب سنوات الثماني مع العراق، الذي تزامن مع تدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة. وسعيًا لإعادة بناء قوتها العسكرية، توجهت إيران إلى بكين بحثاً عن السلاح. في المقابل، ونظراً للاعتبارات الاقتصادية، فإن الصين لم تتوان عن الاستجابة لهذا التوجه، وقدمت لطهران مساعدة كبيرة في تطوير الصواريخ الباليستية البعيدة المدى وتلك المضادة للسفن، وزودتها بأنظمة دفاعية وصاروخية، كما دعمت بشكل أكبر، قدرات إيران البحرية في ما يخص الزوارق السريعة والحربية. ثم حصلت إيران في هذه الفترة على صواريخ "Silkworm" الصينية المضادة للسفن، وعلى أنظمة (C801)، ومقاتلات (F6) و(F7)، التي دعمت قدرات إيران العسكرية وساهمت بشكل كبير في جعل إيران قوة إقليمية كبيرة، وعززت من قدراتها الدفاعية والهجومية ومن موقعها ونفوذها على ترتيب السلم الإقليمي والدولي (Van Kamenade, 2009:43-46). وبهذا استحوذت إيران وحدها على 11,7% من مبيعات الصين العسكرية الكلية في هذه الحقبة الزمنية، وبنسبة تغير بلغت +1170% حيث استوردت ما قيمته 2315 مليون دولار.

وفيما يتعلق بإسرائيل، فقد بدأت هذه الفترة تسجل بدايات تعاون عسكري فعلي بين تل أبيب وبكين. فعلى الرغم من غياب العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل في هذه الفترة، إلا أن الصين بدأت باستيراد الأسلحة الإسرائيلية. هذا البعد الجديد في علاقات بكين العسكرية مع دول الشرق الأوسط فرضته التغيرات الدولية، خاصة بعد المواجهة الصينية-الفييتنامية عام



تطور "دبلوماسية الأسلحة" الصينية في الشرق الأوسط في الفترة 1950-2009:

1979، التي دفعت الصين إلى الالتفات لأهمية إسرائيل العسكرية في العالم كمصدر لتحديث قدراتها العسكرية، بعد عجزها عن الوصول للتكنولوجيا الغربية (Shai, 2009: 23). وهذا ما سجله عام 1990، عندما استوردت الصين ما قيمته 28 مليون دولار من المعدات العسكرية الإسرائيلية الخاصة بأنظمة الاستشعار والرادار.

نبيات

جدول (2): مبيعات الصين العسكرية لكل من الدول العربية وإيران إسرائيل بالمليون دولار في الفترة 1977-1990

الدولة	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	المجموع
مجموع مبيعات الصين الكلية في هذه الفترة														19785
مصر	224	270			416	307	605	212	161	26	26	26	26	2299
العراق					442	646	935	830	891		194	23		4929
السعودية											857	857		1714
الصومال			84	84	7									175
السودان	7				107					108		7		229
دول عربية أخرى														89
مجموع مبيعات الصين للدول العربية في هذه الفترة														9435
حصة الدول العربية من مبيعات الأسلحة الصينية الإجمالية														%47,6
إيران				1	204	235	192	131	579	586	225	68	94	2315
حصة إيران من مبيعات الأسلحة الصينية الإجمالية														%11,7
إسرائيل														0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على SIPRI Yearbook

### 3-2 مرحلة تراجع التبادلات العسكرية (1991 - 2001)

شكل انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، وتطورات حرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات بداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، وحملت بين طياتها العديد من المتغيرات الخارجية والداخلية، وقدمت لطرفي العلاقة -الصين ودول الشرق الأوسط- مزيجا من الفرص والتحديات، التي أُلقت بظلالها على خريطة العلاقات المتبادلة بين بكين ودول الشرق الأوسط، ودفعت هذه الدول باتجاه إجراء مراجعة شاملة لتوجهاتها الخارجية بشكل عام، وتوجهاتها الأمنية والعسكرية بشكل خاص. ولعل أبرز انعكاسات انتهاء الحرب الباردة تمثل بالحضور المتنامي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في ظل الفراغ السياسي الذي خلفه انسحاب موسكو من منافسة واشنطن على النفوذ في المنطقة. أضف إلى ذلك تداعيات حرب الخليج الثانية ومحادثات السلام في مدريد عام 1991، التي قادت إلى انقسام واضح في بنية النظام العربي، وإلى تغيير مهم في خارطة القوى الإقليمية، بعد كبح الطموحات العراقية في الهيمنة على قيادة النظام الإقليمي، وكذلك قادت إلى استمرار نزعة التسلح في المنطقة ( Winter, 1998: 90-93).

على الجانب الصيني، وضع انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة الصين أمام تحول استراتيجي جديد، فرض على بكين أن تكون حذرة في تفاعلاتها الخارجية. فبالرغم من اختفاء التهديد السوفياتي من الحدود الشمالية للصين (Qimao, 1993: 231-251)، وبالرغم من إغلاق الولايات المتحدة لقاعدة "Clark Air" الجوية وقاعدة "Subic Bay" البحرية في الفلبين عام 1992، وكذلك سحبها لـ 35 ألفا من قواتها من منطقة حوض الباسفيكي ( Umbach, 2002: 31)؛ إلا أن هواجس الصين ظلت موجودة في ظل خشيتها من أنها ستكون الهدف القادم للولايات المتحدة بعد زوال الاتحاد السوفياتي (Bin Huwaidin, 1999: 77)، وفي ظل تزايد مشكلة الطاقة، بعد أن بدأت بكين باستيراد البترول في مطلع عام 1993. لذلك حاولت الصين في هذه الفترة مواصلة سياستها السلمية المستقلة، ووضعت في أولوياتها المضي في إصلاحاتها ونجاحاتها الاقتصادية، والتغلب على كل ما من شأنه أن يعيق هذا التوجه. فعملت على الوصول إلى منابع الطاقة من خلال تكثيف علاقاتها مع الدول المصدرة للبترول، واجتهدت في خلق بيئة سلمية للمحيط الصيني من خلال سياسة حسن الجوار مع جيرانها، وفي الوقت نفسه رفضت أي محاولة للهيمنة الدولية، متجنباً الإقدام على أية خطوة، من شأنها أن تضعها في مواجهة مباشرة مع خصومها، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة (Umbach, 2002: 104).

انعكس هذا التوجه الجديد للسياسة الصينية على مبيعات الصين العسكرية الكلية، التي تراجعت بشكل عام من 19785 مليون دولار (1978-1990) إلى 8212 مليون دولار (1991-2001) وبنسبة انخفاض بلغت 41,5%. ولعل سبب هذا التراجع يعود إلى انخفاض القدرة التنافسية للأسلحة الصينية مقارنة بالأسلحة الغربية ذات التكنولوجيا المتقدمة، التي استخدمها الحلفاء خلال حرب الخليج الثانية 1990. كما أنه يمكن النظر للضغوطات الغربية على بكين، خاصة بعد أحداث "تيانانمن" 1989 سببا آخر في تفسير هذا التراجع، حيث كان عليها عدم التفريط بوضعية "الدولة الأولى بالرعاية" MFNC (Most Favoured Nation Clause)، مما دفعها للانضمام لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (Nuclear Non-Proliferation Treaty) عام 1992 وكذلك أبدت استعدادها بعد ذلك للانضمام إلى معاهدة نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (Missile Technology Control Regime) MTCR (Weggel, ) (1993: 340).

ضمن هذه المعطيات، كان من الطبيعي تراجع نسبة مبيعات الأسلحة الصينية للشرق الأوسط لصالح زيادتها في مناطق أخرى في العالم مثل جنوب شرق آسيا وأفريقيا. فبعد أن كانت في الفترة (1978-1990) حوالي 59,3%، انخفضت في هذه الفترة (1990-2001) لتصل إلى 25,7% من إجمالي مبيعاتها الكلية بفارق نسبته 42,6%. رغم ذلك، حاولت بكين البقاء في دائرة المنافسة على أسواق السلاح في الشرق الأوسط، والاحتفاظ بعملائها في المنطقة، والاستفادة من الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط، إلا أنه بدا واضحا أن المعطيات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة حددت طموح الصين بسوق ضخم لأسلحتها في الشرق الأوسط. فالتوجه العام لدى الكثير من دول الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الثانية أخذ ينصب على الجانب النوعي للأسلحة، ووبدأت هذه الدول تدرك مدى تخلف المنتجات العسكرية الصينية مقارنة بتلك الغربية. فبعد حرب الخليج الثانية، أصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيس للأسلحة لكل من مصر ومعظم الدول الخليجية والأردن. كما أن قرارات الأمم المتحدة (قرار مجلس الأمن 687 عام 1991) المتعلقة بحظر الأسلحة على العراق عملت على تقييد تدفق الأسلحة الصينية للسوق العراقية، التي مثلت أهم سوق للأسلحة الصينية خلال الثمانينيات. لذلك لم تتعد نسبة المبيعات العسكرية الصينية للدول العربية في هذه الفترة 7,7%، بواقع 633 مليون دولار، لتسجل انخفاضا بلغت نسبة تغيره -83,8% عن الفترة السابقة. وعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت اختفاء العراق من قائمة مستوردي السلاح الصيني، إلا أنه يمكن رصد انضمام بعض الدول العربية الجديدة إلى قائمة مستوردي السلاح الصيني مثل اليمن والكويت والإمارات والجزائر والسودان وتونس، وهو ما يمكن تفسيره على أنه قد تم في إطار مفاوضة هذه الدول الصين البترول بالسلاح.

جدول (3): صادرات الصين العسكرية لكل من الدول العربية وإيران إسرائيل بالمليون

دولار في الفترة 1991 . 2001

الدولة	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	المجموع
مجموع مبيعات الصين الكلية في هذه الفترة												8212
الجزائر	80				5					12	11	108
مصر	26	26	34	26	26						12	152
الكويت									26	26		56
السودان	46	6					66					118
اليمن						150						150
دول عربية أخرى												49
مجموع مبيعات الصين للدول العربية في هذه الفترة												633
نسبة الدول العربية من مبيعات الأسلحة الصينية الإجمالية												07,7%
إيران	102	98	304	269	54	320	52	80	58	63	83	1483
نسبة إيران من مبيعات الأسلحة الصينية الإجمالية												18,3%
إسرائيل												0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على SIPRI Yearbook

على عكس التوجه العام للدول العربية في مطلع التسعينيات، إذ بدأت توثق علاقاتها العسكرية مع واشنطن، فإن العزلة الدولية المفروضة على إيران جعلتها تتحرك باتجاه سوق السلاح الصيني، الذي يبحث بدوره عن بديل لملاء الفراغ الذي خلفته التوجهات العربية الجديدة، خاصة أن بكين كانت تعاني آنذاك عزلة دولية، فرضتها عليها الولايات المتحدة والدول الأوروبية جراء أحداث "تيانانمن" عام 1989. مما حدا بالصين، أحيانا، أن تبدي بعض المواقف المتصلبة تجاه الضغوط الغربية للحد من صادراتها العسكرية إلى الشرق الأوسط. وهذا ما يفسر توقيع بكين وطهران اتفاق العشر سنوات حول التعاون العلمي وتبادل التكنولوجيا العسكرية في كانون الثاني من عام 1990 (Faath, 2002: 1-5). فمن خلال هذا الاتفاق ازدادت الصادرات العسكرية الصينية لإيران بشكل ملحوظ، حيث حصلت طهران على 18% من إجمالي مبيعات الصين العسكرية الكلية

مقابل 7,7% للدول العربية، أي ما يعادل 70% من إجمالي مبيعات بكين في الشرق الأوسط، وزيادة نسبة تغير بلغت +53,8%.

ومن المفارقات الهامة التي شهدتها هذه الفترة أيضا تطور علاقات التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل، بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام 1992. فبسبب عمق العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية، وكذلك التطور التكنولوجي الذي تتمتع به إسرائيل في القطاع العسكري، أصبحت الدولة الشرق أوسطية الوحيدة، التي تستورد منها الصين بعض نظم المعلومات العسكرية (Kumarsawamy, 1999: 35). وبالنظر إلى تقارير "SIPRI" فقد بلغت قيمة ما استورده الصين في الفترة (1991-2001) 328 مليون دولار تقريبا. وقد شملت هذه الصفقات بيع صواريخ إسرائيلية من طراز "Air-to-air missile"، التي تعمل بنظام "Python III"، وكذلك أنظمة رادارات تعمل بنظام "EL/M-2075 phalcon" وبنظام "EL/M-2032".

جدول (4): صادرات إسرائيل العسكرية للصين في بالمليون دولار في الفترة 1991 - 2001

الدولة	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	المجموع
إسرائيل	28	28	28	28	28	28	28	38	38	28	28	356

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على SIPRI Yearbook

#### 4-2 مرحلة إحياء البعد العسكري (2002-2009)

لا شك أن التغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد أُلقت بظلالها على طبيعة التبادلات العسكرية بين الصين ودول الشرق الأوسط؛ فحروب الولايات المتحدة الاستباقية في أفغانستان 2002 والعراق 2003، وسياستها تجاه البرنامج النووي الإيراني، بعد تصنيف إيران كإحدى "دول محور الشر" "Axis of Evil"، وضغوطاتها السياسية باتجاه تحقيق المزيد من الإصلاحات السياسية والديمقراطية في العديد من الدول، جعل الصين والعديد من الدول العربية والإسلامية تعيد حساباتها.

ورغم أن مبيعات الصين العسكرية في الشرق الأوسط في هذه المرحلة لم تتعد 4160 مليون دولار، بعد أن بلغت 8212 مليون دولار في الفترة السابقة، إلا أن نسبة ما صدرته إلى الشرق الأوسط من حجم هذه المبيعات ارتفعت من 25,7% في الفترة (1991-2001) إلى 31% في الفترة (2002-2009). ومرد ذلك هو التوجه العام للسياسة الخارجية الصينية في هذه

الفترة، وذلك التوجه الذي حاول التوفيق بين جهود بكين المستمرة للاستفادة من التغييرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، واتباع سياسة المسابرة "Bandwagoning Policy" مع الدول الغربية خاصة تجاه سياسة الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر 2001. وهذا ما يؤكد حجم ونسب مبيعات الصين العسكرية لكل من الدول العربية وإيران وإسرائيل. ففي هذه الفترة، بلغت صادرات الصين العسكرية للدول العربية 629 مليون دولار، لترتفع حصة العرب من إجمالي مبيعات الأسلحة الصينية إلى 15,1%، بعد أن كانت في فترة التسعينيات 7,7% وبنسبة تغير بلغت +96,1%.

ومن خلال الأرقام المعطاة في الجدول التالي، يتبين لنا أن مركز استقطاب الأسلحة الصينية في الدول العربية قد ظل محصورا في عدد قليل من الدول، ألا وهي مصر (249 مليون دولار) والسودان (143 مليون دولار) والجزائر (76 مليون دولار) والسعودية (73 مليون دولار). وهنا يبدو واضحا تبوء السودان للمركز الثاني على سلم مستوردي الأسلحة الصينية من الدول العربية خاصة في عام 2003، إذ كانت تزرخ الخرطوم تحت الضغوطات الغربية، فوجدت في علاقاتها مع الصين فرصة لكسر حلقة الحصار الدولي المفروض عليها، خاصة في ظل بحث بكين النشط عن النفط في القارة الأفريقية. في الوقت نفسه نلاحظ أن مبيعات الصين العسكرية للسودان بدأت بالتراجع بعد عام 2005، إذ حظرت قرارات الأمم المتحدة على الدول بيع الأسلحة للنظام السوداني.

وفي الوقت الذي كانت فيه منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من اللااستقرار جراء سياسة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، وحربها ضد العراق (2003)، كانت إيران تحاول أن تبقي على استعدادها إزاء مخاطر محتملة بعد انتهاء الحرب، خاصة بعد أن جرى تكثيف عزلها دوليا جراء تصنيفها كإحدى دول "محور الشر" التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، مما يجعلها هدفا محتملا لحروب الولايات المتحدة الاستباقية. ولكن، يبدو أن بكين كانت تسعى إلى مجارة السياسة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، خاصة مع تصاعد وتيرة أزمة الملف النووي الإيراني، محاولة بذلك تجنب أي مواجهة محتملة مع الولايات المتحدة، مما انعكس على مبيعاتها العسكرية إلى إيران، والتي انخفضت من 1483 مليون دولار إلى 664 مليون دولار، حيث بلغت نسبة الحصة الإيرانية من مجموع مبيعات الصين العسكرية الكلية في هذه الفترة إلى 15,9%، بعد أن كانت 18% في الفترة (1991-2001) وبنسبة تغير بلغت -11,6%.

وأخيرا فإن التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل في هذه الفترة دخل منعطفًا جديدًا بسبب التغييرات الدولية والإقليمية. فبعد موجة من الصادرات العسكرية الإسرائيلية للجانب الصيني خلال التسعينيات، بدأت هذا التعاون يثير هواجس الولايات المتحدة، من حيث تأثيره على مصالحها في منطقة آسيا. فمثل هذا التعاون قد يقوي من نفوذ الصين في منطقة آسيا، ويؤدي

ذبيات

إلى إضعاف حلفاء الولايات المتحدة -تايوان واليابان- فيها. إضافة إلى إمكانية نقل مثل هذه التكنولوجيا من الصين إلى خصوم الولايات المتحدة مثل إيران وكوريا الشمالية. لذلك كتفت الولايات المتحدة ضغوطاتها السياسية على إسرائيل، مما حدا بالأخيرة تعليق عقود تصدير أسلحة -صفقات طائرات من نوع "Phalcon" و"Harby" - كان قد تم الاتفاق عليها مسبقاً مع الجانب الصيني، وإلزامها بدفع نحو 1260 مليون دولار، كتعويضات لإلغاء تلك العقود ( Shai, 2009: 28).

جدول (5): صادرات الصين العسكرية لكل من الدول العربية وإيران إسرائيل بالمليون دولار في الفترة 2002 . 2009

الدولة	02	03	04	05	06	07	08	09	المجموع
مجموع مبيعات الصين الكلية في هذه الفترة									4160
الجزائر	15				61				76
مصر	45	59	59	14		24	24	24	249
الكويت	23	24							47
السعودية							36	36	72
السودان	14	95	2	14	4		14		143
دول عربية أخرى									42
مجموع مبيعات الصين للدول العربية في هذه الفترة									629
نسبة الدول العربية من مبيعات الأسلحة الصينية الإجمالية									15,1%
إيران	111	88	90	63	81	77	77	77	664
نسبة إيران من مبيعات الأسلحة الصينية الإجمالية									15,9%
إسرائيل									0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على SIPRI Yearbook



### 3- السلاح الصيني في الشرق الأوسط بين الواقع الفعلي والخطر المحتمل

بعد أن عرضت الدراسة الواقع الفعلي لمبيعات الأسلحة الصينية في الشرق الأوسط مع كل من الدول العربية وإيران وإسرائيل، سوف تناقش الآن في السطور التالية، طبيعة التغير الذي طرأ على حركة مبيعات الأسلحة الصينية للدول المذكورة، وكذلك سوف تبحث فيما إذا كانت موجة تجاه الدول الغربية، كما يفترض صاموئيل هنتنغتون في كتاباته حول صدام الحضارات.

#### 1-3 طبيعة التغيرات التي أصابت مبيعات الأسلحة الصينية في الشرق الأوسط

هناك العديد من التغيرات التي طرأت على مبيعات الأسلحة الصينية في الشرق الأوسط، والتي جاءت نتيجة التحول في الخط العام لسياسة بكين الخارجية. ومن أهم هذه التغيرات:

1. زيادة قيمة الصادرات العسكرية الصينية لدول الشرق الأوسط، خاصة بعد انتقال الصين من المرحلة الماوية (1950-1977) إلى مرحلة التحديثات (بعد 1978): فبعد أن كانت نسبة الصادرات العسكرية الصينية لفواعل الشرق الأوسط (الدول العربية وإيران وإسرائيل) لا تتجاوز 2,43% (235 مليون دولار) في الفترة الأولى (1950-1977) ارتفعت لتصل إلى ما نسبته 31% (2351 مليون دولار) في الفترة (2001-2009)، بعد أن بلغت ذروتها في الفترة الثانية (1978-1990)، حيث وصلت إلى ما نسبته 59,3% من مجموع صادرات الصين العسكرية الكلية وبواقع 11750 مليون دولار. ولعل المؤشرات التالية تدلل على صحة هذا التغير:

2. أساس التبادلات العسكرية بين الصين والشرق الأوسط تبدل بصورة جذرية نظرا لتطور السياسة الخارجية الصينية وتكيفها مع بيئة النظام الدولي. فبعد أن كان أساس هذه المبادلات قائما على عوامل أيولوجية وسياسية قبل عام 1977، بدأت أهمية العوامل الاقتصادية تطفئ على هذه الدوافع، خاصة بعد التغير الذي أصاب بنية وأيدولوجية نظام الحكم الصيني بعد عام 1978. فالبحث عن أسواق للأسلحة وتأمين الواردات النفطية اللازمة لمواصلة برامج التحديث الاقتصادية أصبحت أكثر أهمية من الاعتبارات الأيدولوجية في هذا المجال. وكان هذا واضحا من خلال تخلي الصين عن تقديم مساعدات عسكرية مجانية للحركات الثورية العربية، والتقرب من الأنظمة المحافظة في المنطقة، والتعاون مع إسرائيل، وعدم إعاقاة التوجهات الغربية في المنطقة.

3. زيادة شبكة علاقات الصين العسكرية في الشرق الأوسط، حيث إنها امتدت إلى العديد من دول الشرق الأوسط. فبعد أن اقتصر على السودان في المرحلة الأولى (1950-1976)، أصبحت تشمل العديد من الدول العربية، على اختلاف أطرافها السياسية والأيدولوجية، إضافة إلى علاقتها مع كل من إيران وإسرائيل. إلا أنه يلاحظ أن العلاقات العسكرية الصينية-الإيرانية بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت متميزة بشكل خاص، وذلك من ناحيتين:
- أن نسبة حصة إيران من الصادرات العسكرية الصينية الكلية في الشرق الأوسط هي الأعلى مقارنة مع الدول العربية وإسرائيل. كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (6): مقارنة حجم صادرات الصين العسكرية لدول الشرق الأوسط ونسبها من إجمالي صادرات الصين العسكرية في الفترات الأربع

2009-2002	2001-1991	1990-1977	1976-1950	
629	633	9435	235	الدول العربية
%15,1	%7,7	%47,6	%2,43	
664	1483	2315	0	إيران
%15,9	%18,0	%11,7		
0	0	0	0	إسرائيل

المصدر: إعداد الباحث

- وأن نسبة اعتماد إيران على الواردات العسكرية من الصين من وارداتها الكلية هي الأكثر ارتفاعاً مقارنة بالدول العربية وإسرائيل، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (7): مقارنة حجم الواردات العسكرية لدول الشرق الأوسط ونسبها من الصين من

إجمالي وارداتها العسكرية الكلية في الفترات الأربع

2009-2002	2001-1991	1990-1977	1976-1950	
629	633	9435	235	الدول العربية
%3	%1.6	%6.5	%0.03	
664	1483	2315	0	إيران
%42.5	%30.1	%17.5		
0	0	0	0	إسرائيل

المصدر: إعداد الباحث

### 2-3 هل تشكل مبيعات الأسلحة الصينية في الشرق الأوسط خطرا على الدول الغربية؟

ترى الدراسة أنه من المبكر جدا الحديث عن تعاون استراتيجي بين الصين والدول الإسلامية (الدول العربية وإيران في هذه الحالة)، كما أشار إليه هنتنغتون في فرضيته حول " صدام الحضارات"، وذلك نظرا لتواضع الحضور الصيني العسكري في الشرق الأوسط، الذي يعد ضعيفا وهامشيا مقارنة بحجم الحضور الغربي بشكل عام، وبحضور الولايات المتحدة بشكل خاص. فمبيعات الصين العسكرية لدول الشرق الأوسط لا زالت محدودة جدا، ولا تشكل أي خطر على أي طرف خارجي، غربيا كان أو غير ذلك. فما زالت الدول العربية تعتمد على الدول الكبرى الأخرى (الدول الغربية وروسيا) في تحالفاتها الدولية، وفي وارداتها العسكرية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (8): واردات الدول العربية العسكرية ونسبها من الدول الكبرى في الفترات الأربع

المزود	1976-1950	1990-1977	2001-1991	2009-2002
المجموع	72250	144914	40467	20576
الولايات المتحدة	4400 (6,1%)	28750 (19,8%)	27401 (67,7%)	6656 (32%)
الإتحاد السوفيتي (روسيا)	58109 (80,4%)	78939 (54,4%)	3953 (9,7%)	6369 (31%)
فرنسا	4940 (6,8%)	19446 (13,4%)	3557 (8,8%)	5553 (27%)
بريطانيا	4471 (6,2%)	6551 (4,5%)	4613 (11,3%)	946 (5%)
المانيا	95 (0,01%)	1793 (1,2%)	310 (0,7%)	423 (2%)
الصين	235 (0,03%)	9435 (6,5%)	633 (1,6%)	629 (3%)

المصدر: إعداد الباحث

أما بالنسبة لإيران فإن عزلتها التي فرضتها الدول الغربية دفعها باتجاه الصين، التي ما زالت تشكل لها مصدرا مهما في إشباع حاجاتها العسكرية، ومع ذلك، ما زالت طهران تعتمد على روسيا بالدرجة الأولى في وارداتها العسكرية كما هو مبين في الجدول التالي:

تطور "دبلوماسية الأسلحة" الصينية في الشرق الأوسط في الفترة 1950-2009:

**جدول (9): واردات إيران العسكرية ونسبها من الدول الكبرى في الفترات الأربع**

المزود	1976-1950	1990-1977	2001-1991	2009-2002
المجموع	20077	13215	4921	1564
الولايات المتحدة	19180 (%95,5)	7473 (%56,5)	0	0
الإتحاد السوفيتي (روسيا)	229 (%1,1)	2218 (%16,8)	3432 (%69,7)	892 (%57,03)
فرنسا	330 (%1,6)	582 (%4,4)	2 (%0,04)	0
بريطانيا	278 (%1,4)	619 (%4,7)	0	0
المانيا	60 (%0,3)	8 (%0,06)	4 (%0,08)	8 (%0,5)
الصين	0	2315 (%17,5)	1483 (%30,1)	664 (%42,5)

المصدر: إعداد الباحث

وأخيرا فإن إسرائيل الأكثر والأحدث تطورا من الصين في المجال العسكري لا زالت تعتمد على الدول الغربية والولايات المتحدة بشكل خاص في وارداتها العسكرية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (10) واردات إسرائيل العسكرية ونسبها من الدول الكبرى في الفترات الأربع				
2009-2002	2001-1991	1990-1977	1976-1950	المزود
5349	7627	10972	16027	المجموع
5077 (%9,94)	6759 (%88,6)	10802 (%98,5)	11537 (%72,0)	الولايات المتحدة
0 -	0 -	0 -	0 -	الإتحاد السوفيتي (روسيا)
7 (%0,1)	67 (%0,9)	21 (%0,2)	2371 (%14,8)	فرنسا
0 -	0 -	120 (%1,1)	1239 (%10,7)	بريطانيا
265 (%9,4)	801 (%11,9)	29 (%0,3)	880 (%7,6)	المانيا
0 -	0 -	0 -	0 -	الصين

المصدر: إعداد الباحث

وعلى افتراض أن حركة الصادرات العسكرية من الدول الكبرى إلى دول الشرق الأوسط هي مؤشر لتحالفات الطرفين، فإننا نصل إلى صحة فرضية الدراسة التي ترى وجود علاقة عكسية بين تحالفات الدول الشرق أوسطية الدولية و وارداتها العسكرية من الصين، كما يبينها الجدول التالي:

تطور "دبلوماسية الأسلحة" الصينية في الشرق الأوسط في الفترة 1950-2009:

جدول (11): مقارنة نسب واردات الدول العربية وإيران وإسرائيل العسكرية من الدول الكبرى ومن الصين

المستورد	المزود	1976-1950	1990-1977	2001-1991	2009-2002
الدول العربية	من الدول الكبرى	%99,01	%93,3	%98,2	%97
	من الصين	%0,03	%6,5	%1,6	%3
إيران	من الدول الكبرى	%99,99	%82,5	%70	%57,5
	من الصين	%0	%17,5	%30	%42,5
إسرائيل	من الدول الكبرى	%100	%100	%100	%100
	من الصين	%0	%0	%0	%0

المصدر: إعداد الباحث

علاوة على ذلك، ترى الدراسة أن هناك العديد من المعوقات التي تقف في طريق تطوير علاقات عسكرية فاعلة بين الجانب الصيني والجانب العربي، منها ما يتعلق بالطرف الصيني، ومنها ما يتعلق بالطرف العربي. فأما ما يتعلق بالجانب الصيني، فيمكن إيجازه بما يلي:

- طبيعة علاقات المصالح التي تربط الصين بالدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة: فالمصالح التي تجمع الصين بالدول الغربية والولايات المتحدة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، تفوق تلك التي تجمعها مع الدول العربية. أضف إلى ذلك، أن إدراك الصين نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة يجعلها تعتمد عليها في تأمين استقرار المنطقة، لضمان سلامة تدفق البترول للصين، ويعمل، كذلك، على تقييد سلوكها الدولي تجاه إقامة روابط عسكرية مع دول لا تتناغم سياساتها مع التوجهات الغربية.
- أن الصين لا ترى بالدول العربية دولا عظمى يمكن إقامة تحالفات عسكرية معها، ومن ثم الاعتماد على قوتها في محاولة إحداث توازن ضد هيمنة الولايات المتحدة.
- عدم قدرة السلاح الصيني على منافسة نظيره الغربي في الكثير من أسواق الشرق الأوسط، بسبب الفجوة الواسعة بين السلاح الغربي ونظيره الصيني من حيث التقدم والتطور.
- طبيعة التحول في السياسة الخارجية الصينية الذي بدأ يتجه نحو الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية، واستقرار المنطقة وعدم إشعال التوترات الإقليمية التي قد تؤثر في إمداد الصين بالنفط.
- شعور الصين بالمسؤولية كعضو دائم في الأمم المتحدة، مما يدفعها إلى ألا تتعاون مع دول مارقة "Pariah states" من وجهة نظر الدول الغربية، حتى لا يؤثر ذلك في مكانتها وهيبتها الدولية.
- تنامي العلاقات الصينية مع خصوم العرب (إيران وإسرائيل)، ما قد يؤدي إلى تراجع عام في أهمية الدول العربية في نظر الصين، خاصة أن ما تبحث عنه الصين متوفر لدى هاتين الدولتين: البترول من إيران والتكنولوجيا العسكرية من إسرائيل.



وأما العوائق المتعلقة بالجانب العربي فيمكن إيجازها بما يلي:

- تحلق الدول العربية حول القوتين العظميين خلال الحرب الباردة، ثم حول الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، واعتمادها على الدول الغربية في تسليح وجيوشها تحديثها.
- الانقسام العربي حول دور الصين العسكري في الشرق الأوسط: فبينما كان العراق وإيران من المرشحين بصدارات الصين العسكرية في الشرق الأوسط، كانت الدول الخليجية من الدول التي تخشى طبيعة هذه الصفقات. الأمر نفسه ينطبق على الموقف المصري الذي ينظر لواردات السودان العسكرية من الصين بعين الشك والريبة.
- نفوذ الولايات المتحدة في ربط الدول العربية بشبكة من العلاقات العسكرية، سواء من خلال المساعدات أو القواعد العسكرية المنتشرة في الدول العربية.
- عدم الثقة في نوعية الأسلحة الصينية، خاصة بعد ادراك مدى جدوى نوعية الأسلحة الغربية التي جرى استخدامها في حربي العراق عام 1990 وعام 2003.

### نتائج الدراسة وتوصياتها

من خلال مقارنة المراحل الأربع لفترة الدراسة، يلاحظ أن مبيعات الأسلحة الصينية كان مرتبطة بانفتاح السياسة الخارجية الصينية وبوجود دوافع سياسية واقتصادية عسكرية مشتركة تجمعها مع كل من الدول العربية وإيران وإسرائيل. فقد نجحت بكين في نسج علاقات عسكرية مع جميع أطراف المثلث الاستراتيجي المتناقض في الشرق الأوسط: مع الدول العربية، مع إيران، مع إسرائيل، مما انعكس على زيادة حجم مبيعاتها العسكرية في الشرق الأوسط التي بدأت بنسبة لا تتجاوز 2,43% (235 مليون دولار) في الفترة (1950-1977) لتصل إلى ما نسبته 31% (2351 مليون دولار) في الفترة (2002-2009)، بعد أن بلغت ذروتها في الفترة الثانية (1978-1990)، حيث وصلت إلى ما نسبته 59,3% من مجموع صادرات الصين العسكرية الكلية وبواقع 11750 مليون دولار.

كما يلاحظ أن الميزان العسكري بين دول الشرق الأوسط، الذي يميل لصالح إسرائيل مقابل الدول العربية وإيران فرض نفسه على التبادلات العسكرية الصينية مع دول المنطقة؛ فحركة التبادلات العسكرية بين الصين من جهة، والدول العربية وإيران (الطرف الأضعف في الميزان العسكري الشرق أوسطي) من جهة أخرى، تميل إلى صالح الصين. على العكس من ذلك ما

لاحظناه في العلاقة العسكرية بين الصين وإسرائيل، حيث كانت تميل التبادلات العسكرية إلى صالح إسرائيل (الطرف الأقوى في الميزان العسكري الشرق أوسطي). وعلى الرغم من نجاح إسرائيل في دخول شبكة علاقات الصين العسكرية في الشرق الأوسط من خلال جاذبية التكنولوجيا العسكرية التي تقدمها للصين، إلا أن هذه العلاقات ما زالت محدودة بسبب بعض القيود الأمريكية.

علاوة على ذلك، بينت الدراسة كيف أن تحالفات فواعل الشرق الأوسط كان لها علاقة عكسية مع تدفق الأسلحة الصينية لها، مما انعكس على محور التبادلات العسكرية في الجانب الشرق أوسطي نظرا لطبيعة التغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، التي فرضت على الصين التعامل مع مراكز استقطاب مختلفة لأسلحتها: ففي المرحلة الأولى (1950-1977) تمثل بالسودان، وبعد ذلك انتقل إلى إيران والعراق في المرحلة الثانية (1978-1990)، ثم إلى مصر واليمن وإيران في المرحلة الثالثة (1991-2001)، وبعد ذلك برزت بعض الدول الخليجية مثل الكويت وعمان، إلى جانب إيران في المرحلة الرابعة (2002-2009).

وعلى الرغم أن الدراسة ترى باستمرارية تدفق الأسلحة الصينية لمنطقة الشرق الأوسط؛ نظرا لوجود بعض المداخل التي يمكن للدول العربية وإيران التعويل عليها في تكثيف علاقاتها العسكرية مع الصين (توظيف حاجة الصين في مجال الطاقة، وكذلك توظيف سعيها لمقاومة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي)، إلا أن الدراسة ترى من المبكر جدا الحديث عن تعاون عسكري فعال بين الصين والدول الإسلامية (الدول العربية وإيران في هذه الحالة)، كما أشار إليه هنتنغتون في فرضيته حول " صدام الحضارات"، إذ أن المعوقات التي تحول دون ذلك، لا زالت أكثر من فرص التعاون، وبالتالي، ترى الدراسة بأن نظرية هنتنغتون حول صدام حضاري أطرافه الدول الغربية والتحالف الإسلامي-الصيني غير مبررة عسكريا.

وفي ضوء نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة بناء استراتيجية عربية موحدة، أو على الأقل متناغمة، من خلال تفعيل دور جامعة الدول العربية والمنتدى العربي الصيني، للتعامل مع الصين على نحو يقوي المركز التفاوضي للدول العربية فيما يخص المسائل العسكرية بين الطرفين.
- ضرورة التوظيف الفعال لبعض الأوراق المهمة التي تمتلكها الدول العربية (علاقات الطاقة، الأسواق العربية، رؤوس الأموال العربية، زيارات المسؤولين) من أجل الوصول إلى تعاون عربي-صيني ذي فاعلية أكبر في المجال العسكري.
- ضرورة التوظيف الفعال للموقف العربي من القضايا الصينية، خاصة فيما يتعلق بالموقف من تايوان وحقوق الإنسان، بهدف كسب التأييد الصيني لصالح القضايا العربية، ومساومة الصين حول تعاونها العسكري مع خصوم الدول العربية (إيران وإسرائيل).
- محاولة استغلال علاقات التنافس الصيني- الأمريكي في توسيع هامش المناورة العربي للحصول على مكاسب سياسية وعسكرية من الطرفين.

## **Evolution of the Chinese "Weapon's Diplomacy," in the Middle East 1950-2009: A comparative study of China's military sales for each of the Arab countries, Iran and Israel**

**Khier S. Diabat**, *Department of Political Science, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

### **Abstract**

In the last few decades China's emergence as a major arms supplier has become the focus of considerable global attention. Since the early 1980s China has emerged as a major exporter of conventional weapons in the international arms market, trying to become a permanent competitor with other great powers throughout the world; e.g. the USA, USSR (now modern Russia) and other European countries in the Middle East. This study documents China's principal arms-sales relationships with the key participants of the Middle East (Arab States, Iran and Israel) thr era 1950- 2009. In summary, it also analyses the motivations of suppliers & purchasers; compares the changes of these arms sales through four key time periods (1950-1977, 1978-1990, 1991-2001, 2002-2009); identifies possible constraints on China's arms sales & finally assesses whether China's arm sales pose a possible threat against other parties.

قدم البحث للنشر في 2011/1/11 وقبل في 2011/7/27

## قائمة المراجع:

### أولاً: المراجع العربية

- عبد الحي، وليد سليم، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2000.
- فضة، محمد ابراهيم، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث (1949-1969)، الجامعة الأردنية، 1980.
- مخيمر، أسامة فاروق، "العلاقة بين الصين الشعبية وإسرائيل"، السياسة الدولية، العدد 108، نيسان/أبريل 1992، ص 259. 261.

### ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- Bin Huwaidin, Muhammad: *China's Relations with Arabia and the Gulf (1949-1999)*, London, 2002.
- Byman, Daniel L.: *China's Arms Sales: Motivations and implications*, Rand, 1999.
- Calabrese, John: "China and Iraq: stake in stability", in: *P R Kumaraswamy: China and The Middle East: The quest for influence*, Sage Publications Ltd, India, 1999.
- Christina Y. Lin: China, Iran, and North Korea: a triangular strategic alliance, *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 14, No. 1 (March 2010): 50-67.
- Cordesman, Anthony H.: "Iran's Search for weapons of Mass Destruction", Center of Strategic and International Studies, 2003, p. 38-44.
- Dan, Blumenthal: "Providing Arms: China and the Middle East", *Middle East Quarterly*, Vol. 12, No. 2, 2005: 11-19
- Frank J. Gaffney, Jr., "China Arms The Rogues", *Middle East Quarterly*, Vol. 4, No. 3, 1997, Pp. 33-39.
- Jakobson, Linda: "China's Diplomacy toward Africa: Drivers and Constrains", *International Relations of the Asia- Pacific*, Vol. 9 (2009): 403-433.

- Kumaraswamy P. R.: “*China and Israel*”, in: Kumaraswamy P. R.: *China and The Middle East: The Quest For Influence*, Sage Publications Ltd, India, 1999.
- Melman, Yossi/ Sinai, Ruth: “Israeli-Chinese Relations and Their Prospects”, in: *Asian Survey*, Vol. 17, Nr. 3, March 1987, S.403.
- Melman, Yossi/ Sinai, Ruth: „Israeli-Chinese Relations and Their Prospects”, in: *Asian Survey*, Vol. 17, Nr. 3, March 1987, S.403.
- Pan, Guang: “China’s Success in the Middle East”, *Middle East Quarterly*, Vol. 4, No. 4, 1997: 35-40.
- Qimao, Chem, “New Approaches in China’s foreign policy”, in: *Asian Survey*, Vol. 18, Nr. 3, March 1993, p. 237-251.
- Rubin, Barry, “China’s Middle East Strategy”, in: *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 3, Nr. 1, 1999, p. 46-54.
- Shai, Aron: *Sino-Israeli Relations: Current reality and Future Prospects*, *Institute for National Security Studies, Memorandum*, No. 100, Tel Aviv, 2009.
- SIPRI Yearbook, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), different years from 1950 until 2009, <http://www.sipri.org/>
- Tarzi, Amin: “the Role of WMD in Iranian Security Calculations: dangers to Europe”, *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 8, No. 3 (September 2004), p.91-111.
- Van Kamenade, Willem: *Iran’s Relations with China and the West*, NetherlandsInstitute of International Relations, Clingeldeal Diplomacy papers No.24, 2009.
- Yitzhak Shichor, “China’s upsurge: Implications for the Middle East”, *Israel Affairs*, vol. 12, October, 2006, p. 665 – 683.

### ثالثا: المراجع الألمانية

- Berschel, Holger: Proliferation von Massenvernichtungswaffen im Nahen und Mittleren Osten und Nordafrika,  
<http://www.Weltpolitik.Net/Sachgebiete/Internationale%20sicherheitspolitik>.
- Faath, Sagrid: „Beziehungen Nordafrika/ Nahost und China: Im Aufwind“, In: *Orient- Journal*, Frühjahr 2002, p. 4.
- Haikal, Muḥammad Ḥasanain, Das Kairo-Dossier: Aus Den Geheimpapieren Des Gamal Abdel Nasse, Wien, München, 1972.
- Umbach, Frank, Konflikt oder Kooperation in Asien-Pazifik?,  
Forschungsinstitut der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik,  
München, 2002.
- Weggel, Oskar, „ Die Waffengeschäfte Chinas“, in: *China Aktuell*, April 1993,  
p. 335-341.
- Weizman, Ezer: Über die Chinesisch-Israelische Kooperation und den Friedensprozess im Nahen Osten, 27.04.1999, In: *Beijing Rundschau*,  
Mai/1999, p. 33.
- Winter, Heinz-Dieter: Der Nahe und Mittlere Osten am Ende des Ost-West-Konflikts, Trafo Verlag, 1998.
- Yia, Lin: “Golf: Wichtiger Markt Für Waffengeschäfte”, In: *Beijing Rundschau*  
10/1993, p.13-14.